المنطقة من تحت السيطرة العثمانية وتحولها لمنطقة نفوذ للامبريالية « المتحضرة » يقول المعلق غوساروف بتاريخ ٧٥/١/٢٠ تحت عنوان « تاريخ نهب الاحتكارات النفطية للبلدان العربية » : « وخلال ٥٠ سنة من كل مراحل تطور الانتاج النفطي في البلدان العربية كانت الاحتكارات النفطية الاجنبية تنهب هذه البلدان . وفضلا عن ذلك يجب القول ان اساليب هذا النهب كانت تتطور من اشكال فظة ومباشرة الى اشكال دقيقة ومستورة . ففي العشرينات اغتصبت مجموعة من ٥ احتكارات امريكية وشركتين اوروبيتين شكلت في ١٩٢٨ كارتيلا دوليا ، الثروات النفطية الطائلة للعرب . وسيطرت على المواقع الرئيسية في هذا الكارتيل اكبر العناصر المالية الامبريالية : روكفلر، ومورغان ، وميلون ، وروتشيلد ، واكبر المصارف الامريكية والانجليزية . وحتى الاونة الاخيرة فان النفط الذي تملكه بعض الدول العربية الشكلية السيادة كانت تديره الشركات النفطية الاجنبية التي تركز بين يديها كل عمليات الانتاج ، وكانت امتيازات الشركات النفطية تتيح لها عدم دفع الضرائب والرسوم الجمركية في معظم البلدان العربية . وفي الواقع لم تكن البلدان العربية « منتجة » ولا « مصدرة » للنفط ، لان النفط كان ينتج ويصدر من قبل الشركات النفطية الاجنبية ».

ويتابع غوساروف شرح تاريخ نهب الثروات العربية من قبل الاحتكارات النفطية والتي كانت تحدد فترات امتيازها ما بين ٥٠ — ٧٥ سنة ويصل للقول : « وتتناول الامتيازات في عدد من البلدان العربية كافة الاراضي بما في ذلك المياه الاقليمية، كما هي الحال مثلا في الكويت ، وعمان ،والامارات المتصالحة ، والبحرين وغيرها . وهذا يعني وقوع دول باسرها في قبضة الاحتكارات النفطية . وتحدد هذه الاحتكارات بنفسها اولوية ودرجة استثمار حقول النفط ، مسترشدة فقط بمصالحها الخاصة التي تتناقض مع مصالح البلدان العربية .وانطلاقا من مصالحها الانانية بالذات بنت الاحتكارات النفطية الموانىء ، وخطوط الانابيب ، والطرقات».

ويقول المعلق غوساروف : « ومن جهة اخرى كانت عقود الامتياز الاولى تتضمن نقاطا تضمن الاحتكارات النفطية الاجنبية بموجبها ، ليس استخراج ونقل وتصريف النفط في الاسواق الخارجية فحسب بل وايضا بيع النفط والمنتجات النفطية الاخرى داخل كل بلد عربي يمنحها الامتياز » . وقبل ان يختتم مقاله يستشهد بما قاله الرئيس هواري بومدين لصحيفة « لوموند » عن تاريخ نهب الثروات العربية من قبل الشركات الاحتكارية الغربية وكيف ان اول برميل نفط باعته شركة « سونتراك » الوطنية الجزائرية كان سعره ١٤٨ دولار ، ثم ينهي مقاله قائلا : « ان الشعوب العربية لم تقبل ابدا ان تكون ثرواتها في تصرف الامبريالية . فقد تعاظم نضالها ضد سيطرة الاحتكارات النفطية في كافة المجالات والاشكال المذكورة آنفا ، وبصورة خاصة خلال الستينات التي كانت نهاية السيطرة الامبريالية على الاقتصاد في بعض البلدان العربية ، بما في ذلك الصناعة النفطية . لقد اصبحت انتصارات الشعوب العربية ممكنة بفضل تأثير وقوة ونفوذ الاتحاد السوفياتي المتعاظم دائما . وبفضل الدور المتعاظم الذي لعبته الانظمة التقدمية في الشرق العربي وبفضل توطيد روابط الصداقة بين الدول العربية والدول الاشتراكية » .

وتورد البرافدا ٧٥/١/٢٢ مقالا مطولا للمعلق فيكتور مايفسكي تحت عنوان « النفط والتهديدات الاميركية الخطرة » يشرح فيه تاريخ استثمار النفط وحصول البلدان العربية على استقلالها السياسي ، وبعد شرح حول ذلك يصل للقول : « وبالرغم من ان الولايات المتحدة قادرة على تأمين حاجتها الخاصة من النفط ، وبالرغم من انها اقل حاجة من اوروبا الغربية واليابان للنفط المستورد ، تستغل في الولايات المتحدة اليوم حملة جامحة ضد البلدان المنتجة للنفط ، وتنشر الصحف الامريكية تصريحات مدوية عديدة تزعم بان تدابير هذه البلدان تهدد الاقتصاد العالمي بالافلاس ومن شأنها المساهمة في خنق العالم الصناعي ، وانه ينبغي انقاذ الغرب من الضائقة الاقتصادية . وتشاهد بسهولة ، وراء هذه العبارات الطنانة ، الرغبة في صرف اهتمام الرأي العام عن الاسباب الفعلية للازمة الاقتصادية التي تستغل في العالم الرأسمالي والقاء مسؤولية هذه الازمة على الدول المنتجة للنفط وبالدرجة الاولى الدول العربية » .

وبعد ان تطرق مايفسكي لما نشرته مجلة « كومنتري » التي تصدرها اللجنة اليهودية